

## نقطة في سجل المشيشي بالكشف عن الضالعين في قضية النفايات الإيطالية

### دمقرطة الفساد جعلته نمطا مجتمعيا ومقاومته قد توقف الاحتقان الشعبي



اجتثاث الفساد أصعب مهمة تواجهها الدولة التونسية

الفساد إنه توجد "شبهة تضارب مصالح للفخاخ بشأن امتلاكه أسهما في شركات تتعامل مع الدولة تجاريا، وأبرمت معها صفقات، وهو ما يمنعه القانون".

وأحالت الهيئة على القطب القضائي الاقتصادي والمالي في يوليو الماضي تقريرا مرفقا بمؤيدات تتعلق بشبهات تضارب مصالح وفساد مالي وإداري وتهرب ضريبي تتعلق بصفقات أبرمتها الدولة مع مجمعات وشركات يملك رئيس الحكومة الفخاخ مساهمات فيها.

وأنشاء إدارته لحكومة تصريف الأعمال، قرر الفخاخ في أغسطس الماضي، إقالة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، شوقي الطيب، بسبب ما اعتبره علاقات مشبوهة بينه وبعض الأحزاب السياسية.

وذكر الطبيب مرارا من تحول تونس إلى دولة مافيا، وقال إن ذلك "يتبين من خلال الاقتصاد الموازي الذي تقدر نسبته بين 35 و40 في المئة، بينما تحدد المعايير الدولية بان نسبته لا يمكن أن تتعدى نحو 20 في المئة إلا بتواطؤ مسؤولين في أجهزة الدولة، مثلا عبر منح تراخيص استيراد سلع تزاحم المنتوج التونسي فيساهم ذلك في اختلال الميزان التجاري. وبعد اختراق الاقتصاد، نجح الفاسدون في اختراق سلطة القرار داخل الدولة، وقد تحدث تقرير دائرة الحسابات بإسهاب عن انتشار المال السياسي خلال الانتخابات في تونس بين الأحزاب ووسائل الإعلام ومن هنا قال الطبيب "نحن في اتجاه إرساء دولة مافيا إن لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في أقرب فرصة".

وكشف تقرير محكمة المحاسبات الذي نشر في أكتوبر الماضي، أن الانتخابات التشريعية لسنة 2019 تلوثت بدورها بالمال الأجنبي، حيث حامت شبهات حول مرشحين للانتخابات منهم من فازوا بمقاعد بالبرلمان.

ويسرد التقرير كيف أن البنك المركزي التونسي لم يتقيد من جهته بأحكام الفصل 90 من القانون الانتخابي، الذي أوكل إليه مهمة الإشراف على عملية فتح الحسابات المصرفية وعدم فتح أكثر من حساب لكل مرشح واتخاذ الإجراءات اللازمة بما يحول دون التمويل الأجنبي للانتخابات.

ولم يتبين خلافا لذلك الفصل وضع وزارة المالية إجراءات للحيلولة دون التمويل الأجنبي للانتخابات الرئاسية لفصل 90 من القانون الانتخابي، الذي أوكل إليه مهمة الإشراف على عملية فتح الحسابات المصرفية وعدم فتح أكثر من حساب لكل مرشح واتخاذ الإجراءات اللازمة بما يحول دون التمويل الأجنبي للانتخابات.

وقبل أيام، قالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إنها كانت تدور ضمن منظومة الفساد ذاتها.

وهي معقدة وقد تؤدي إلى الكشف عن ملفات أخرى على صلة بالحكومات السابقة، خصوصا وأن التوقيع على محضر الجلسة مع الجانب الإيطالي تم في مطلع 2019، أي في عهد حكومة يوسف الشاهد، ووزير الشؤون المحلية والبيئة الأسبق مختار الهمامي.

وتجلى ظاهرة الفساد في المؤشرات الدولية، حيث لم تحزن تونس أي تقدم منذ العام 2010 في ترتيب مؤشر مدركات الفساد لعام 2019، فقد تدهورت من المركز 59 سنة 2010 إلى المركز 74 من أصل 180 بلدا.

وأيضا تحريات أن شركة "صوروبلاست" التونسية عقدت مع شركة إيطالية اتفاقا ينص على استيراد النفايات وإتلافها لاحقا في تونس، ولكن بغطاء قانوني يزعم إجراء عمليات الفرز والتدوير وإعادة التصدير إلى الأراضي الأوروبية، وأن الأمر يتعلق بنحو 120 ألف طن بمقابل 18 مليون دينار (5 ملايين يورو).

ويرى مراقبون أن القضية تمثل نموذجا للفساد المستشري في البلاد، أي "سوء استخدام المنصب العام لأغراض الترتيح الشخصي"، وأن الطبقة السياسية التي جاءت من هامش الحياة العامة في الداخل أو من أرفصة المعارضة في الخارج، تعاملت مع الدولة كغنيمة، وسعى أغلب فاعليها إلى الوصول إلى الحكم بغاية الحصول على نصيبهم من الكعكة.

وأدى فساد النخبة السياسية إلى ضغط مباشر على رجال الأعمال وعموم الوسط المالي والاقتصادي، مما انعكس سلبا على الفئات الشعبية، وذلك عبر تدرج واضح في سلم الإبتزاز والاستغلال على جميع المستويات.

وتعتبر قضية النفايات الإيطالية واحدة من أبرز ملفات الفساد التي عرفتها تونس في السنوات الماضية.

وأيضا تحريات أن شركة "صوروبلاست" التونسية عقدت مع شركة إيطالية اتفاقا ينص على استيراد النفايات وإتلافها لاحقا في تونس، ولكن بغطاء قانوني يزعم إجراء عمليات الفرز والتدوير وإعادة التصدير إلى الأراضي الأوروبية، وأن الأمر يتعلق بنحو 120 ألف طن بمقابل 18 مليون دينار (5 ملايين يورو).

ويرى مراقبون أن القضية تمثل نموذجا للفساد المستشري في البلاد، أي "سوء استخدام المنصب العام لأغراض الترتيح الشخصي"، وأن الطبقة السياسية التي جاءت من هامش الحياة العامة في الداخل أو من أرفصة المعارضة في الخارج، تعاملت مع الدولة كغنيمة، وسعى أغلب فاعليها إلى الوصول إلى الحكم بغاية الحصول على نصيبهم من الكعكة.

وأدى فساد النخبة السياسية إلى ضغط مباشر على رجال الأعمال وعموم الوسط المالي والاقتصادي، مما انعكس سلبا على الفئات الشعبية، وذلك عبر تدرج واضح في سلم الإبتزاز والاستغلال على جميع المستويات.

وتعتبر قضية النفايات الإيطالية واحدة من أبرز ملفات الفساد التي عرفتها تونس في السنوات الماضية.

يبدو أن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، قرر أخيرا رفع الغطاء السياسي عن المسؤولين في واحد من ملفات الفساد المهمة التي أثار جدلا واسعا في البلاد بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام، وهو ملف النفايات الإيطالية، في قضية فتحت الباب على قضية مزمنة تتعلق بتحول الفساد إلى نمط حياة، خاصة بعد أن تمت دمقرطته وبيات الصراع على المكاسب من داخله أكبر بكثير من الصراع على مواجته.

إلى اتفاق، ستتعرض منتجاتها لتكاليف جمركية إضافية التعريفات واللوجيستيات بحوالي 12 في المئة مقابل لا شيء عندما كانت في الاتحاد الجمركي.

وتقول أنا بواتا، رئيسة أبحاث الاقتصاد الكلي في شركة التامين على الائتمان أولس هيرميس، إن انخفاض قيمة الجنيه بنسبة 10 في المئة حسب تقديرها يهدد بجعل الواردات أكثر تكلفة. ولكن الاقتصاد البريطاني مندمج بقوة في سلاسل القيمة العالمية، وقد أشار بول ديلز من كاييتال إيكونوميكس مؤخرا في مذكرة بعنوان "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي - مع أو بدون اتفاق، ليس هذا بالأمر المهم"، إلى أن حوالي 56 في المئة من الواردات البريطانية من الاتحاد الأوروبي هي سلع وسيطة، بينما تصدر أوروبا 5.5 في المئة فقط من منتجاتها عبر قناة المانش. لكن لا تواجه كل البلدان الوضع نفسه. وستكون أيرلندا في الخط الأمامي، فهي تصدر 15 في المئة من سلعها وخدماتها إلى المملكة المتحدة، لكن الإهم أن 40 في المئة من منتجاتها الغذائية الزراعية تذهب إليها، وفق تقرير أعدته شركة كوينغدن إيكونوميكس الاستشارية للحكومة الأيرلندية، وتم حوالي ثلثي شركاتها المصدرة عبر المملكة المتحدة للتجارة مع القارة.

وفي بقية القارة، ستخسر بلدان الشمال وألمانيا وفرنسا التي لها روابط تجارية وثيقة مع المملكة المتحدة أيضا أكثر مما ستخسره دول الجنوب، باستثناء مالطا نظرا لعلاقتها التاريخية مع لندن.

ويوضح فنسان فيكار، الاقتصادي في مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية (سيبي)، أن "البلدان الصغيرة تميل إلى أن تكون أكثر عرضة للخسارة لأن التجارة تمثل حصة أكبر من ناتجها المحلي الإجمالي"، مشيرا إلى أن صناعة السيارات الألمانية ستتضرر كثيرا. وحققت فرنسا فائضا تجاريا بقيمة 12.5 مليار يورو مع جارتها في العام الماضي، بفضل ما تصدر إلى بريطانيا من البنيد والمخبوزات والتي تتوقع خسارة 0.1 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العام المقبل بغض النظر عن نتيجة المفاوضات ناهيك عن قطاع صيد الأسماك الذي يكتسي أهمية رمزية والذي لا تزال المفاوضات تنتعز بشأنه.

وعلى الجانب البريطاني، لم تحدث الهجرة الجماعية المتوقعة في قطاع الخدمات المالية لدى التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقال فنسان فيكار "لا يبدو أن مستقبل المدينة موضع تساؤل على المدى القصير لأنه لا يوجد مركز مالي جديد ناشئ في أوروبا".

وعمليات نقل نحو 7500 وظيفة إلى القارة وفقا لشركة إرنست أند يانغ، تم توجيهها إلى العديد من المراكز المالية، في أيرلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا ولوكسمبورغ، والتي لا تضاهي على الإطلاق لندن سيتي" بموظفيها البالغ عددهم 450 ألفا.

وذكر بول ديلز بأن صدمة عدم التوصل إلى اتفاق للمملكة المتحدة يتوقع أن تخففها "الإجراءات العديدة" التي اتخذت بالفعل منذ اتفاقية الانفصال.

وأثبتت التحريات أن شركة "صوروبلاست" التونسية عقدت مع شركة إيطالية اتفاقا ينص على استيراد النفايات وإتلافها لاحقا في تونس، ولكن بغطاء قانوني يزعم إجراء عمليات الفرز والتدوير وإعادة التصدير إلى الأراضي الأوروبية، وأن الأمر يتعلق بنحو 120 ألف طن بمقابل 18 مليون دينار (5 ملايين يورو).

ويرى مراقبون أن القضية تمثل نموذجا للفساد المستشري في البلاد، أي "سوء استخدام المنصب العام لأغراض الترتيح الشخصي"، وأن الطبقة السياسية التي جاءت من هامش الحياة العامة في الداخل أو من أرفصة المعارضة في الخارج، تعاملت مع الدولة كغنيمة، وسعى أغلب فاعليها إلى الوصول إلى الحكم بغاية الحصول على نصيبهم من الكعكة.

وأدى فساد النخبة السياسية إلى ضغط مباشر على رجال الأعمال وعموم الوسط المالي والاقتصادي، مما انعكس سلبا على الفئات الشعبية، وذلك عبر تدرج واضح في سلم الإبتزاز والاستغلال على جميع المستويات.

وتعتبر قضية النفايات الإيطالية واحدة من أبرز ملفات الفساد التي عرفتها تونس في السنوات الماضية.

يبدو أن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، قرر أخيرا رفع الغطاء السياسي عن المسؤولين في واحد من ملفات الفساد المهمة التي أثار جدلا واسعا في البلاد بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام، وهو ملف النفايات الإيطالية، في قضية فتحت الباب على قضية مزمنة تتعلق بتحول الفساد إلى نمط حياة، خاصة بعد أن تمت دمقرطته وبيات الصراع على المكاسب من داخله أكبر بكثير من الصراع على مواجته.

إلى اتفاق، ستتعرض منتجاتها لتكاليف جمركية إضافية التعريفات واللوجيستيات بحوالي 12 في المئة مقابل لا شيء عندما كانت في الاتحاد الجمركي.

وتقول أنا بواتا، رئيسة أبحاث الاقتصاد الكلي في شركة التامين على الائتمان أولس هيرميس، إن انخفاض قيمة الجنيه بنسبة 10 في المئة حسب تقديرها يهدد بجعل الواردات أكثر تكلفة. ولكن الاقتصاد البريطاني مندمج بقوة في سلاسل القيمة العالمية، وقد أشار بول ديلز من كاييتال إيكونوميكس مؤخرا في مذكرة بعنوان "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي - مع أو بدون اتفاق، ليس هذا بالأمر المهم"، إلى أن حوالي 56 في المئة من الواردات البريطانية من الاتحاد الأوروبي هي سلع وسيطة، بينما تصدر أوروبا 5.5 في المئة فقط من منتجاتها عبر قناة المانش. لكن لا تواجه كل البلدان الوضع نفسه. وستكون أيرلندا في الخط الأمامي، فهي تصدر 15 في المئة من سلعها وخدماتها إلى المملكة المتحدة، لكن الإهم أن 40 في المئة من منتجاتها الغذائية الزراعية تذهب إليها، وفق تقرير أعدته شركة كوينغدن إيكونوميكس الاستشارية للحكومة الأيرلندية، وتم حوالي ثلثي شركاتها المصدرة عبر المملكة المتحدة للتجارة مع القارة.

وفي بقية القارة، ستخسر بلدان الشمال وألمانيا وفرنسا التي لها روابط تجارية وثيقة مع المملكة المتحدة أيضا أكثر مما ستخسره دول الجنوب، باستثناء مالطا نظرا لعلاقتها التاريخية مع لندن.

ويوضح فنسان فيكار، الاقتصادي في مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية (سيبي)، أن "البلدان الصغيرة تميل إلى أن تكون أكثر عرضة للخسارة لأن التجارة تمثل حصة أكبر من ناتجها المحلي الإجمالي"، مشيرا إلى أن صناعة السيارات الألمانية ستتضرر كثيرا. وحققت فرنسا فائضا تجاريا بقيمة 12.5 مليار يورو مع جارتها في العام الماضي، بفضل ما تصدر إلى بريطانيا من البنيد والمخبوزات والتي تتوقع خسارة 0.1 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العام المقبل بغض النظر عن نتيجة المفاوضات ناهيك عن قطاع صيد الأسماك الذي يكتسي أهمية رمزية والذي لا تزال المفاوضات تنتعز بشأنه.

وعلى الجانب البريطاني، لم تحدث الهجرة الجماعية المتوقعة في قطاع الخدمات المالية لدى التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وقال فنسان فيكار "لا يبدو أن مستقبل المدينة موضع تساؤل على المدى القصير لأنه لا يوجد مركز مالي جديد ناشئ في أوروبا".

وعمليات نقل نحو 7500 وظيفة إلى القارة وفقا لشركة إرنست أند يانغ، تم توجيهها إلى العديد من المراكز المالية، في أيرلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا ولوكسمبورغ، والتي لا تضاهي على الإطلاق لندن سيتي" بموظفيها البالغ عددهم 450 ألفا.

وذكر بول ديلز بأن صدمة عدم التوصل إلى اتفاق للمملكة المتحدة يتوقع أن تخففها "الإجراءات العديدة" التي اتخذت بالفعل منذ اتفاقية الانفصال.

يبدو أن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، قرر أخيرا رفع الغطاء السياسي عن المسؤولين في واحد من ملفات الفساد المهمة التي أثار جدلا واسعا في البلاد بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام، وهو ملف النفايات الإيطالية، في قضية فتحت الباب على قضية مزمنة تتعلق بتحول الفساد إلى نمط حياة، خاصة بعد أن تمت دمقرطته وبيات الصراع على المكاسب من داخله أكبر بكثير من الصراع على مواجته.

يبدو أن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، قرر أخيرا رفع الغطاء السياسي عن المسؤولين في واحد من ملفات الفساد المهمة التي أثار جدلا واسعا في البلاد بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام، وهو ملف النفايات الإيطالية، في قضية فتحت الباب على قضية مزمنة تتعلق بتحول الفساد إلى نمط حياة، خاصة بعد أن تمت دمقرطته وبيات الصراع على المكاسب من داخله أكبر بكثير من الصراع على مواجته.



الحبيب الأسود كاتب تونسي

يبدو أن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، قرر أخيرا رفع الغطاء السياسي عن المسؤولين في واحد من ملفات الفساد المهمة التي أثار جدلا واسعا في البلاد بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام، وهو ملف النفايات الإيطالية، في قضية فتحت الباب على قضية مزمنة تتعلق بتحول الفساد إلى نمط حياة، خاصة بعد أن تمت دمقرطته وبيات الصراع على المكاسب من داخله أكبر بكثير من الصراع على مواجته.

يبدو أن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، قرر أخيرا رفع الغطاء السياسي عن المسؤولين في واحد من ملفات الفساد المهمة التي أثار جدلا واسعا في البلاد بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام، وهو ملف النفايات الإيطالية، في قضية فتحت الباب على قضية مزمنة تتعلق بتحول الفساد إلى نمط حياة، خاصة بعد أن تمت دمقرطته وبيات الصراع على المكاسب من داخله أكبر بكثير من الصراع على مواجته.

يبدو أن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، قرر أخيرا رفع الغطاء السياسي عن المسؤولين في واحد من ملفات الفساد المهمة التي أثار جدلا واسعا في البلاد بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام، وهو ملف النفايات الإيطالية، في قضية فتحت الباب على قضية مزمنة تتعلق بتحول الفساد إلى نمط حياة، خاصة بعد أن تمت دمقرطته وبيات الصراع على المكاسب من داخله أكبر بكثير من الصراع على مواجته.

يبدو أن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، قرر أخيرا رفع الغطاء السياسي عن المسؤولين في واحد من ملفات الفساد المهمة التي أثار جدلا واسعا في البلاد بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام، وهو ملف النفايات الإيطالية، في قضية فتحت الباب على قضية مزمنة تتعلق بتحول الفساد إلى نمط حياة، خاصة بعد أن تمت دمقرطته وبيات الصراع على المكاسب من داخله أكبر بكثير من الصراع على مواجته.

يبدو أن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، قرر أخيرا رفع الغطاء السياسي عن المسؤولين في واحد من ملفات الفساد المهمة التي أثار جدلا واسعا في البلاد بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام، وهو ملف النفايات الإيطالية، في قضية فتحت الباب على قضية مزمنة تتعلق بتحول الفساد إلى نمط حياة، خاصة بعد أن تمت دمقرطته وبيات الصراع على المكاسب من داخله أكبر بكثير من الصراع على مواجته.

## بريطانيا الخاسر الأكبر اقتصاديا من بريكت

بعد نحو خمسين عاما في حضن الاتحاد الأوروبي، تكتب بريطانيا فصلا جديدا في الأول من يناير المقبل. ويتوقع رئيس الوزراء بوريس جونسون مستقبلا راعيا لبلاده، فيما يخشى مناهضون لبريكت من غرق المملكة المتحدة في المجهول. وبين الرأيين، يحاول المتابعون معرفة الخاسر الأكبر من الانفصال.

لندن - غادرت بريطانيا، رسميا، الاتحاد الأوروبي في 31 من يناير الماضي، إلا أنها بقيت تطبق قواعده خلال الفترة الانتقالية التي تنتهي في 31 من ديسمبر الجاري. واعتبارا من الأول من يناير 2021 ستكون الدولة مستقلة، بشكل أفضل أو أسوأ.

وأظهرت الأيام الماضية مدى صعوبة المفاوضات الشاقة بين الطرفين، ولا يعرف حتى الآن ما إذا كان الانفصال سيحصل مع أو دون اتفاق شامل مع الاتحاد الأوروبي.

وستغرق الخروج دون اتفاق الصادرات والواردات في دوامة عبر إعادة فرض رسوم جمركية على منتجات، من الخراف إلى السيارات، ما يثير الخشية من نقص في الأغذية والأدوية.

لكن حتى في حال تم التوصل إلى اتفاق، سيبقى على المصريين البريطانيين ملء الكثير من المستندات لإثبات أن منتجاتهم يُسمح لها بالدخول إلى السوق الموحدة. ومن الممكن أن تثير زيادة الإجراءات، الفوضى إذا تبين أن الاستعدادات غير كافية.

سواء تم التوصل إلى اتفاق ما بعد بريكت أم لا، فإن ما ستخسره أوروبا اقتصاديا أقل بكثير مما ستخسره المملكة المتحدة التي تعتمد بشكل كبير على القارة العجوز، وفقا لخبراء الاقتصاد، حتى وإن احتفظت لندن بتفوقها المالي.

يبدو أن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، قرر أخيرا رفع الغطاء السياسي عن المسؤولين في واحد من ملفات الفساد المهمة التي أثار جدلا واسعا في البلاد بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام، وهو ملف النفايات الإيطالية، في قضية فتحت الباب على قضية مزمنة تتعلق بتحول الفساد إلى نمط حياة، خاصة بعد أن تمت دمقرطته وبيات الصراع على المكاسب من داخله أكبر بكثير من الصراع على مواجته.



تيري بريتون بريكت ماساة، والمملكة المتحدة ستكون هي الخاسرة

وقال مفوض السوق الداخلية تيري بريتون الإثنين الماضي "سأقولها من قلبي، بريكت ماساة"، لأنه مهما كانت نتيجة المفاوضات فإن "المملكة المتحدة هي التي ستكون الخاسرة".

وقبل أيام قليلة من الموعد النهائي، يكفي النظر إلى التقديرات لمعرفة ما ستكون عليه الأمور، حيث سيؤدي عدم التوصل إلى اتفاق إلى خسارة الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي ما نسبته 0.75 في المئة بحلول نهاية عام 2022 أما في الجانب البريطاني، فستكون الخسارة أربع مرات أكبر، بنسبة 3 في المئة.

ومن المسلم به أن تكلفة الوفاء بتساع في وضع تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في منظوره الصحيح، ففي العام الحالي من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 7.8 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 11.3 في المئة في المملكة المتحدة.

ويقول جان لوك بروتا، الخبير الاقتصادي في بنك بي. إن. بي باريس، إن "هذا الوفاء يجعل صدمة بريكت محتملة تقريبا، بينما كنا قبل بضعة أشهر نرى أننا مقبلون على كارثة".

وعلى الرغم من ذلك، تخاطر المملكة المتحدة بدفع ثمن باهظ لقاء رغبتها في الاستعادة سيادتها بعدما يقرب من خمسين عاما من اندماجها في السوق المشتركة.

وفي الواقع، تعتمد منافذ المملكة التجارية بشكل كبير على أوروبا، فهي تصدر 45 في المئة من منتجاتها إلى القارة. ولكن، في حال عدم التوصل

يبدو أن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، قرر أخيرا رفع الغطاء السياسي عن المسؤولين في واحد من ملفات الفساد المهمة التي أثار جدلا واسعا في البلاد بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام، وهو ملف النفايات الإيطالية، في قضية فتحت الباب على قضية مزمنة تتعلق بتحول الفساد إلى نمط حياة، خاصة بعد أن تمت دمقرطته وبيات الصراع على المكاسب من داخله أكبر بكثير من الصراع على مواجته.

يبدو أن رئيس الحكومة التونسية، هشام المشيشي، قرر أخيرا رفع الغطاء السياسي عن المسؤولين في واحد من ملفات الفساد المهمة التي أثار جدلا واسعا في البلاد بعد أن تحولت إلى قضية رأي عام، وهو ملف النفايات الإيطالية، في قضية فتحت الباب على قضية مزمنة تتعلق بتحول الفساد إلى نمط حياة، خاصة بعد أن تمت دمقرطته وبيات الصراع على المكاسب من داخله أكبر بكثير من الصراع على مواجته.

**أبرز مراحل بريكت**

- 17 أكتوبر: المفوضية الأوروبية تعلن التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا بشأن بريكت
- 28 أكتوبر: تأجيل خروج بريطانيا مرة أخرى
- 12 ديسمبر: جونسون يفوز بالأغلبية المطلقة في الانتخابات المبكرة
- 31 يناير 2020: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي
- 12 يونيو: بريطانيا ترفض رسميا تمديد المرحلة الانتقالية لبريكت
- 31 ديسمبر: خروج بريطانيا من السوق الأوروبية الواحدة

**23 يونيو 2016:** بريطانيا تصوت في استفتاء لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي

**29 مارس 2017:** بريطانيا تطرح المادة 50 لبدء محادثات الخروج مع الاتحاد الأوروبي

**يناير 2019:** النواب البريطانيون يرفضون 3 مرات متتالية الاتفاق الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء تيريزا ماي مع الاتحاد الأوروبي

**مارس 2019:** رئيس الوزراء بوريس جونسون يعلن عن خطط بريطانيا لخروجها من الاتحاد الأوروبي

**14 يوليو 2020:** رئيسة الوزراء جونسون تعلن رئاسة الحكومة البريطانية

AFP